المحاضرة الأولى: المشكلة الاقتصادية

1-مفهوم المشكلة الاقتصادية والعناصر المكونة لها:

تعاني كافة الدول العالم من المشـكلة الاقتصـادية سـواء في الدول المتطورة والمتقدمة أو الدول المتخلفة والفقيرة، على حسب اختلاف درجة تقدم ونمو دول العالم ومدى تقدمها التقني والعلمي ولكي يتم تحديد مفهوم المشكلة الاقتصادية لابد من التعرف على العناصر المكونة لها:

2-عناصر المشكلة الاقتصادية:

تتكون المشكلة الاقتصادية من عنصرين أساسين:

الحاجات :

بهدف النشاط الاقتصادي إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد المحدودة عموما فكل فرد من الأف ا رد المجتمع له حاجات يسعى لإشباعها.

فالحاجة هي شعور بالحرمان يدفع الفرد إلى السعي والعمل على التخلص من هذا الشعور1) .

وتقسـم الحاجات الاقتصـادية إلى الحاجات الضـرورة والحاجات الكمالية والحاجات الفردية والحاجات الجماعية والحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية.

وتتسم الحاجات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص التالية:

أنها قابلة للإشباع، ولا نهائية وأنها نسبية.

عنصر الموارد:

إذا اعتبرنا أن المواد هو كل شـيء صـالح لإشباع الحاجة اللامتنامية للفرد، فإننا ندخل في إشكالية الندرة فالمواد التي تصـرف لإشـباع هذه الحاجات اللامتنامية، إما أن تكون موزعة توزيعا مكانيا غير متوازن ومتكافئ وإما أن تكون نادرة بالأسـاس (2) .هذا التوزيع اللامتكافئ أو هذه الندرة هي التي تجعل المورد إقتصـاديا، فالموارد التي توجد بكميات كبيرة تفوق الطلب، كالهواء مثلا تعتبر موارد حرة لا تخلق مشكلة اقتصادية، عكس الموارد النادرة ولهذا يطلق عليها موارد إقتصادية.

من خلال تحديد عناصر المشكلة الاقتصادية يمكن تعريفها: **"" المشكلة الاقتصادية تكمن في أن الموارد الموجودة في أي منطقة أو دولة لا يمكنها إشباع جميع الحاجات وبشكل مستمر""**

والمشكلة الاقتصادية مربوطة بمشكلة الندرة في الموارد لإشباع الحاجات الإنسانة اللامتنامية، فمقاومة الندرة هو جوهر النشاط الاقتصادي ومن أساسيات المشكلة الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بأفراد يعيشون بعيدا عن مناطق التحضر أو كان يتعلق بشخص أو فرد يعيش وسط جماعة1) .

فباختصار المشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية وهذه المشكلة بدورها تختلق مشكلة أخرى يطلق عليها مشكلة الإختيار بين الموارد للإشباع الحاجة، فالفرد لا يمكن أن يتحصل على جميع الموارد للإشباع الحاجة ولهذا سيختار موردًا دون الآخر.

هذا الإختيار ينتج ويترتب عليه مشكلة التضحية لأن عليه الإختيار بين مورد وآخر ستؤدي إلى التضحية بإحدى الموارد ولهذا فالمشكلة الاقتصادية يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

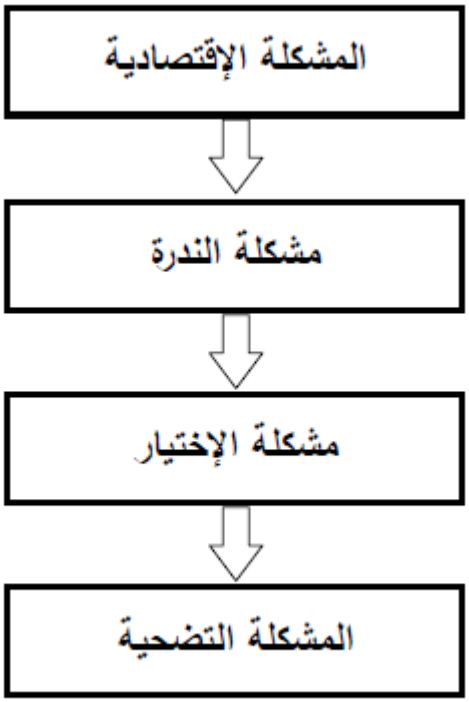

.2مفهوم الماركسية للمشكلة الاقتصادية:

إذا كانت الرأسمالية تعتبر أن المشكلة الإقتصادية هي الندرة النسبية للموارد الطبيعية، الراجع إلى محدوديتها وعدم توفرها في الطبيعة مقابلة تزايد الحاجات الإنسانية ومن هنا يخلق اللاتوازن بين الموارد والحاجة مشكلة فإن الماركسية تعتبر أن المشكلة الإقتصادية تتمثل في التناقص الدائم والمتواصل بين الشكل وللنظام الذي يتم من خلاله عملية الإنتاج في المجتمع وبين نظام التوزيع 1، بما يفسر أن الماركسية نظرت إلى المشكلة الإقتصادية في طبيعة الأنظمة الاقتصادية التي خلقت تناقصًا كبيرا بين النظام الذي يتم فيه كل العمليات الإنتاجية وبين نظام التوزيع الغير عادل الذي لا يراعي كل طبقات المجتمع.

.3مفهوم الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الإقتصادية:

يؤكد الكثير من المفكرين الإسلاميين أن المشكلة الإقتصادية لست كما تصورها الفكر الرأسمالي أو الماركسي أو غيرهما، فهي لا تكمن في قلة الموارد الطبيعية والتي لا تكفي الحاجات الإنسانية المتزايدة واللامتنامية، ولا في التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع كما تقره الماركسية وإنما المشكلة تكمن في الإنسان نفسه، فالمشكلة إذن ترجع إلى الإنسان نفسه وقصور سلوكه سواء من حيث الإنتاج والاستهلاك أو من حيث التوزيع، لا يبث بأي صلة بالطبيعة أو أشكال الإنتاج.

وكخلاصة فإن الاقتصاد الإسلامي يرى أن المشكلة الإقتصادية لا تعود إلى الفقراء أو شح الطبيعة من الموارد كما أقر به الاقتصاد الرأسمالي، كما أنها لا ترجع إلى وجود ونشاط الأغنياء أو التناقص بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع كما ذهب إليه الاقتصاد الاشتراكي بل هي:

1. مشكلة القصور في إستغلال الموارد الطبيعية كما عبرت عنه الآية الكريمة:

""وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها، إن الإنسان لظلوم كفار"".

2. مشكلة سوء التوزيع قال الله تعالى:

""وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ"".

3. وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: **""ما جاع فقير إلا بما شبع غني ""**.